www.ddsjcn.com

العالم المعاصر

الطبعة العربية

الإصدار الأول 2026

العرب والصين
غد مشترك

اسم الكتاب: العالم المعاصر
العرب والصين: غد مشترك
تحرير: د. أحمد السعيد
مجموعة بيت الحكمة للصناعات الثقافية 2026
72 صفحة، 28.5 سم
رقم الإيداع: 10540
ISBN : 9786338433321
1 - العالم العربي - العلاقات الخارجية - الصين
2 - الصين - العلاقات الخارجية - العالم العربي
327,56051

مجموعة بيت الحكمة للثقافة
شارع التحرير - ميدان التحرير - القاهرة
ت:+20223936038 +201030328888
info@baytelhekma.com
www.baytelhekma.com

الإشراف العام
د. أحمد السعيد

تنسيق ومتابعة
تشانغ شين
عمرو مغيث
عماد الأزرق

تدقيق لغوي
محمد ماهر بسيوني

تصميم الغلاف
وسام سعيد

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة
©baytalhekma

جميع الآراء الواردة بالكتاب تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

جميع إصداراتنا متوفرة على منصات البيع الكبرى والمكتبات بالدول العربية والعالم.

لا يجوز نسخ أو استخدام أي جزء من هذا الكتاب سواء بالتصوير أو الطبع أو إعادة إنتاجه عبر أي وسائط مسموعة أو مرئية أخرى، أو عبر أي من وسائط تسجيل واسترجاع البيانات دون إذن كتابي من الناشر، وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية.

تعميق الشراكة العربية الصينية ودفع التكامل متعدد الأبعاد
عصام شرف - رئيس مجلس الوزراء المصري الأسبق 04

إسهامًا بقوة حضارية راسخة ومستديمة في بناء المجتمع الصيني - العربي ذي المستقبل المشترك في العصر الجديد
ليو هاي شينغ - وزير دائرة العلاقات الخارجية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني 11

الشراكة الشاملة: جذور تاريخية و آفاق واعدة في العلاقات المصرية - الصينية
عمرو حمزة - مساعد وزير الخارجية للشؤون الآسيوية وشؤون أستراليا ونيوزيلاندا وجزر المحيط الهادي 17

سبعون عامًا معا في السراء والضراء ومواصلة المسيرة لتسطير فصل جديد
لياو لي تشيانغ - سفير جمهورية الصين الشعبية لدى جمهورية مصر العربية
ومندوب جمهورية الصين الشعبية لدى جامعة الدول العربية 20

مستقبل المصير المشترك للبشرية في ظل التعاون العربي الصيني
عزت سعد - المدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية 27

التعاون العلمي والتكنولوجي يصبح بؤرة بارزة جديدة في بناء مجتمع المستقبل المشترك بين الصين والدول العربية
سون ده قانغ - مدير مركز دراسات الشرق الأوسط والباحث في معهد الدراسات الدولية بجامعة فودان 35

التعاون العربي - الصيني نواة لمجتمع مستقبل مشترك للبشرية
عماد الأزرق - صحفي في وكالة أنباء شينخوا ومدير مركز التحرير للدراسات والبحوث 44

«أنماط التعاون الخمسة الكبرى» تدفع التعاون الصيني - العربي إلى تحقيق تسارع في وتيرته
دينغ لونغ - أستاذ بمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شانغهاي للدراسات الدولية 52

تبادل حضارات وبناء مجتمع مصير مشترك صيني عربي
أدهم سعيد - باحث في معهد شرق آسيا في جامعة تشجيانغ قونغشانغ
وعضو من قادة الحزب الشيوعي اللبناني 59

الصين ومصر: شراكة استراتيجية شاملة تزداد رسوخا عبر الزمن وتواصل المضي قدمًا نحو المستقبل
يوي جيان هوا - باحث في معهد الدراسات الدولية التابع لأكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية 66

«أنماط التعاون الخمسة الكبرى» تدفع التعاون الصيني – العربي إلى تحقيق تسارع في وتيرته

في 30 مايو 2024، عُقد في بكين الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني - العربي. ويُعد هذا الاجتماع فعالية رفيعة المستوى ضمن آلية التعاون بين الجانبين، كما تزامنت مع الذكرى العشرين لتأسيس المنتدى. ويحمل انعقاد الاجتماع في هذه المحطة التاريخية المهمة دلالة انتقالية تربط الماضي بالمستقبل، وتؤكد رسوخ المنتدى بوصفه منصة رئيسية للحوار الجماعي والتعاون بين الجانبين.

دينغ لونغ
أستاذ بمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شانغهاي للدراسات الدولية

وقد أقر الاجتماع ثلاث وثائق رئيسية، هي: «إعلان بكين»، و«خطة التنفيذ لمنتدى التعاون الصيني - العربي للفترة 2024-2026»، و«البيان المشترك بين الصين والدول العربية بشأن القضية الفلسطينية». وستوجه هذه الوثائق الثلاث والرؤى والخطط الجديدة التي طرحها الجانب الصيني للتعاون الصيني والعربي، بما في ذلك «أنماط التعاون الخمسة الكبرى»، التعاون الصيني - العربي نحو الارتقاء بالجودة وتحقيق تنمية مستقرة ومستدامة. ويصادف عام 2026 الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، ما يجعل استعراض مسيرة تأسيس المنتدى وتطوره وتلخيص خبرات التعاون بين الصين والدول العربية أمرًا بالغ الأهمية لتسريع بناء مجتمع المستقبل المشترك الصيني - العربي.

أولا: دبلوماسية رئيس الدولة تقود عملية تطور المنتدى.

ظل المنتدى يحظى منذ تأسيسه باهتمام بالغ من قادة الجانبين، حيث اضطلع التصميم العلوي والتوجيه الاستراتيجي بدور محوري في تطوره. فقد حضر الرئيس الصيني شي جين بينغ حفل افتتاح الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني - العربي، وألقى كلمة رئيسية حدَّدَ فيها الاتجاهَ ورسم خارطةَ الطريق لتطوير العلاقات الصينية - العربية في العصر الجديد. وهذه هي

12 أكتوبر 2025، افتتح في متحف تشجيانغ للفنون معرض «ليانغتشو والتبادل الحضاري معرض الخط العربي الصيني»، وذلك ضمن الفعاليات الرئيسية للدورة الثالثة من منتدى ليانغتشو.

المرة الثالثة التي يحضر فيها الرئيس افتتاح الاجتماع الوزاري للمنتدى، والمرة الخامسة التي يلقي فيها كلمة مهمة موجهة إلى العالم العربي. كما حضر كل من قادة البحرين ومصر والإمارات وتونس حفل الافتتاح، وأجروا زيارات الدولة إلى الصين، فقام العدد الكبير من رؤساء الدول العربية بالزيارة الجماعية إلى الصين وحضور المؤتمر، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها قادة الجانبين للعلاقات الثنائية ويبرز الدور القيادي لدبلوماسية رئيس الدولة في دفع عملية تطور المنتدى. فهذه الدبلوماسية لا توفر أعلى مستويات الضمان السياسي للتعاون الصيني - العربي فحسب، بل تُرسي أيضًا أساسا متينا للتفاهم المتبادل والثقة بين شعوب الجانبين.

ثانيًا: بناء الآليات يعمّق مضمون المنتدى.

على مدى عشرين عامًا، أنشأ المنتدى تسعَ عشرةَ آلية تعاون، من بينها: الاجتماعُ الوزاري، واجتماعُ كبارِ المسؤولين، ومؤتمرُ رجالِ الأعمال، ومنتدى حوارِ الحضارات، وغيرها من الأطر التي تغطي مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والتبادل الإنساني. وقد أرست هذه الآلياتُ «الأعمدة والأُسس» لتعزيزِ الحوارِ السياسي، وتوسيعِ التعاونِ العملي، وتعميق التبادلِ الحضاري، والإسهامِ في توجيه الحوكمة العالمية. وقد أسهمت الآلياتُ المؤسسيةُ للتواصلِ والتعاونِ بين الجانبين الصيني والعربي في مختلف المجالات في توسيع نطاق المشاركة، وإثراء المضمون، وتوفير دعم متين لدفع المنتدى نحو مزيدٍ من التعمق والفاعلية. كما مكن إنشاء وتطور هذه الآليات التعاون الصيني - العربي من الامتداد من المستوى الحكومي إلى المجتمع المدني، ومن التفاعل الثنائي إلى التنسيق المتعدد الأطراف، بما أفضى إلى تشكّل شبكة تعاون شاملة ومتعددةَ المستويات

وواسعة المجالات. وتجلّت عمليةُ بناء الآليات كذلك في التوسّع المستمرّ لمجالاتِ التعاون، إذ انتقل من التركيزِ في بداياته على الحوار السياسي إلى شموله تدريجيا مجالات الاقتصاد والطاقة والعلوم والتكنولوجيا وحمايةِ البيئة والصحة والتعليم وغيرها من الميادين.

ثالثًا: تعزيز التعاون العملي بمنظور تنموي.

تُعدّ التنميةُ هدفًا مشتركًا يسعى إليه الجانبان الصيني والعربي، كما يُمثّل تبادلُ الخبراتِ التنمويةِ حاجة متبادلة. وتعزيز التنمية من خلال التعاون، يجعل الجانبين يتمتعان بدرجة عالية من التكامل، ولا سيّما في الطاقة وغيرها من القطاعات، مما أرسى أساسا متينا للتعاونِ الصيني - العربي. وقد أسهم هذا التكاملُ الاقتصاديُّ في تعميقِ التعاونِ العمليِّ بصورةٍ مستمرة، إذ ارتفع حجمُ التجارةِ الثنائيةِ من 36.7 مليار دولار أمريكي عام 2004 إلى 407.4 مليار دولار عام 2024، أي بزيادةٍ تقارب عشرةَ أضعاف. ومنذ عام 2021، ظلت الصينُ الشريكَ التجاري الأول للدول العربية لسنوات متتالية. كما وقّعت جامعة الدول العربية وجميعُ الدولِ العربيةِ الاثنتين والعشرين وثائق تعاون مع الصين في إطارِ مبادرة «الحزام والطريق»، وانضمّت خمس عشرة دولة عربية إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وقد نُفّذ أكثر من مئتي مشروع ضمن إطار «الحزام والطريق» في الدولِ العربية، استفاد منها المواطنون العاديون على نطاق واسع، ولا سيّما في مجالات البنية التحتية والزراعة والصناعة. ولم تسهم هذه المشاريعُ في دفع التنمية الاقتصادية المحلية وزيادة فرص العمل فحسب، بل وفّرت أيضا فضاء أوسع للشركات الصينية «للخروج إلى الخارج». ومن بناء البنية التحتية إلى التعاون في القدرات الإنتاجية، ومن تطوير الطاقة إلى الاقتصاد الرقمي، تتواصلُ مجالاتُ التعاون العمليّ بين الجانبين في الاتساع، وترتقي مستوياتُه، وتتحسّن جودتُه، ولا سيّما في المجالاتِ الناشئة، مثل: الطاقة الجديدة، والمدن الذكية، والسكك الحديدية الفائقة السرعة، حيث تظهر إمكانات واعدة وآفاق واسعة للتعاون بين الجانبين.

رابعًا: تعزيزُ السلام عبر الوساطة والحوار. في السنوات الأخيرة، برز دورُ الصين بصورة متزايدة في قضايا السلام والتنمية في العالم العربي. وعلى خلاف الدول الغربية، لا ترى الصينُ وجود ما يسمي بـ«الفراغ الجيوسياسي» في الشرقِ الأوسط، ولا تسعى إلى نفوذ جيوسياسيّ أو مناطقَ نفوذٍ فيه، بل تعملُ على تعزيزِ السلامِ والتنمية عبر رأب الصدع وتسوية الخلافات بالحوار. فعلى سبيلِ المثال: نجحت الصينُ في التوسط لتحقيقِ المصالحة التاريخية بين المملكة العربية السعودية وإيران، مما أطلق «موجةَ من المصالحة» في الشرق الأوسط. كما تتبنّى الصينُ موقفًا عادلًا ومتوازنًا إزاء القضية الفلسطينية، وتدافعُ عنها بإنصاف، بما يُجسّدُ اضطلاعها بدور دولة كبيرة مسؤولة. وأسهمت في دفع أربعة عشر فصيلا فلسطينيا، من بينها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لإجراء مشاورات في بكين، حيث توصلوا خلالها إلى «إعلان بكين»، مُحققين بذلك مصالحة داخلية فلسطينية ذات دلالة تاريخية. وتختلفُ الجهودُ الصينيةُ في الدفع نحو السلام والحوارِ عن ممارساتِ بعض الدول التي تتدخّلُ في الشؤون الداخلية أو تُؤجّجُ الاستقطاب بين المعسكرات، إذ تلتزمُ الصينُ موقفًا موضوعيًّا وعادلًا، وتحترمُ سيادةَ الدول العربية وسلامةَ أراضيها، وحقَّ شعوبها في اختيارِ مسارات التنمية بإرادتها المستقلة. كما تسعى إلى تسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور، وإلى تحقيق السلام من خلال التعاون القائم على المنفعة المتبادلة. وقد حظيت هذه الرؤيةُ الأمنيةُ الجديدةُ والفلسفة الدبلوماسية باعتراف واسع واستجابة إيجابية من الدول العربية، الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لاضطلاع الصينِ بدور بنّاء في منطقة الشرق الأوسط.

وشهدت الجولةُ الجديدةُ من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي استمرارًا دام عامين كاملين، وهو ما

5 نوفمبر 2025، افتتح في تشونغتشينغ المنتدى السابع للتعاون الإذاعي والتلفزيوني بين الصين والدول العربية. وتظهر في الصورة فعالية عرض الطائرات المسيّرة الضوئي بعنوان «إيقاع تشونغتشينغ الجديد».

أسفر عن كارثة إنسانية خطيرة، وأبرز الحاجة الملحّة إلى تسوية القضية الفلسطينية على أساس «حلّ الدولتين». وخلال هذه الدورة من الاجتماع، أصدر الجانبان الصيني والعربي «البيان المشترك بين الصين والدول العربيةِ بشأن القضية الفلسطينية»، مُطلقَين صوتا عادلا يدعو إلى الإسراع في حل النزاع في غزة، والدفع نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، بما يُجسّد توافق المجتمع الدولي وموقف دول الجنوب العالمي، ويسهم في حشد قوى السلام الدولية لدفع الحلّ العادل والشامل والدائم في أقرب وقت ممكن.

واستنادًا إلى النتائج المبكرة المهمة التي تحققت في

إطار «الأعمال الثمانية المشتركة» التي طُرحت في القمة الصينية - العربية، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في هذه الدورة مفهوم بناء «الأنماط الخمسة للتعاون الصيني - العربي»، محدِّدًا الاتجاه للتعاون العملي في العصرِ الجديد. وتشمل هذه الأنماط: نمطًا أكثرَ حيويةً قائمًا على الابتكار، ونمطًا أوسعَ نطاقًا في الاستثمارِ والتمويل، ونمطًا أكثرَ تكاملًا في التعاونِ في مجالِ الطاقة، ونمطًا أكثرَ توازنًا في المنافعِ التجاريةِ المتبادلة، ونمطًا أرحبَ في التبادل الإنساني. ويُعدّ ذلك امتدادًا للرؤى الاستراتيجيةِ السابقة، إذ ينسّقُ بين مجالات التفوّق لدى الجانبين، ويستكشفُ إمكانات جديدة، بما يُحدث أثرا عميقا وطويل الأمد في مسارِ التعاون. وهذه الأنماطُ مترابطةٌ ومتكاملة، وتشكلُ منظومة شاملة تعكسُ تحوّل التعاون من التوسّع الكمّي إلى الارتقاء النوعي، ومن المجالات التقليدية إلى المجالات الناشئة، ومن التعاونِ الثنائي إلى التنسيق المتعدد الأطراف.

أولًا: المواءمةُ الاستراتيجيةُ استجابة لاحتياجاتِ التعاون. تنطلق «الأنماطُ الخمسة» من استراتيجيات التنمية لدى الجانبين، مع أخذ متطلبات التحول الاقتصادي في الاعتبار. وتتوافقُ رؤى التحوّل الاقتصادي وخططُه في الدول العربية بدرجة عالية مع مبادرة «الحزام والطريق»، كما أن مواءمة استراتيجيات التنمية بين الجانبين تُسهمُ في تحرّكهما باتجاه متقابل، وفي خلق أشكال جديدة من التكامل على مستوى أعلى، بما يضمن استمرار رفد التعاون الصيني - العربي بزخم مستدام. وفي الوقتِ الراهن، تواجهُ الدولُ العربيةُ على نطاق واسع حاجةً مُلحّةً إلى التحوّلِ نحو تنويعِ اقتصاداتها، وتسعى إلى تقليلِ الاعتمادِ على عائداتِ النفط، وتطويرِ قطاعات ناشئة، مثل: الصناعاتِ التحويلية، والاقتصاد الرقمي، والاقتصادِ الأخضر. وفي المقابل، تمرّ الصينُ بمرحلة حاسمة من تحقيق التنمية الاقتصادية العالية الجودة، وتمتلكُ المنظومة الصناعية المتكاملة، والتجهيزات التكنولوجية المتقدمة، والخبرات الإدارية الغنية. وعليه، فإنّ المواءمة العميقة بين استراتيجياتِ التنميةِ لدى الجانبين قادرةٌ على تحقيق تكامل المزايا والمنفعةِ المتبادلة. فعلى سبيل المثال:

4 أبريل 2025، بعد استكمال إجراءات دخول وخروج السفينة في محطة تفتيش الحدود بهوانغداو، انطلقت 5 رافعات رصيف عملاقة من منطقة الساحل الغربي الجديدة بمدينة تشينغداو الصينية، إيذانا باستكمال شركة هايشي للصناعة

تتقاطعُ «رؤيـةُ السعودية 2030»، و«مئويةُ الإمـارات 2071»، و«استـراتيجيةُ التنميةِ المستدامة - مصر 2030»، بدرجةٍ عاليةٍ مع مبادرة «الحزام والطريق»، ولا سيّما في مجالاتِ البنية التحتية والتعاون في القدرات الإنتاجية، مما يوفّرُ فضاء واسعا لتعزيزِ التعاونِ بين الجانبين.

ثانيًا: المجالاتُ الناشئةُ تمنحُ التعاون زخما جديدا. يتـصدرُ الابتـكـارُ العـلـمـيُّ والتـكـنـولـوجـيُّ «الأنـمـاط الخمسة»، بما يعكسُ تحوّل أولوياتِ التعاون. وفي ظلّ تنمية قوى إنتاجية جديدة النوعية، سيغدو التعاونُ في الابتكارِ العلميّ والتكنولوجيّ في مجالاتٍ مثل الذكاءِ الاصطناعي نقطةَ نموٍّ جديدةً للتعاونِ الصيني - العربي واتجاهًا رئيسيًا لتنميتِه المستقبلية. ويؤكدُ الجانبان الصيني والعربي أولوية وأهمية التعاون في مجالات التقنيات المتقدمة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، بما يعكسُ موقفا ثابتا برفض التدخلات الخارجية، ومعارضة «فكّ الارتباط وقطع سلاسل الإمداد»، والتصدّي لما يُسمّى بـ«التنمّرِ التكنولوجي». وفي الوقتِ الراهن، تتعمّقُ جولةٌ جديدةٌ من الثورةِ العلمية والتكنولوجية والتحوّل الصناعي، وتتسارعُ تطبيقات التقنيات الحديثة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبةِ السحابية، وتقنيةِ سلسلةِ الكتل (البلوك تشين)، مما فتح مجالات جديدة أمام التعاون الصيني - العربي. وقد أحرز الجانبان تقدمًا إيجابيًا في مجالاتِ الفضاءِ والأقمارِ الصناعية، ونظامِ «بيدو» للملاحةِ عبرَ الأقمارِ الصناعية، والمدنِ الذكية، والتجارةِ الإلكترونية. وفي المستقبل، تبدو آفاقُ التعاونِ واسعةً في مجالاتِ البحثِ والتطويرِ وتطبيقاتِ الذكاءِ الاصطناعي، وبناءِ البنيةِ التحتيةِ الرقمية، وضمانِ الأمنِ السيبراني. ولا يقتصرُ التعاون الصيني - العربي في الابتكارِ العلمي والتكنولوجي على تعزيزِ قدرات الابتكار الذاتي لدى الجانبين فحسب، بل من شأنه أيضًا أن يُرسي نموذجا للتعاون التكنولوجي بين دول الجنوب العالمي، وأن يدفع بنظام الحوكمة العالمية للتكنولوجيا نحو مزيد من العدالة والإنصاف.

تنطلق «الأنماطُ الخمسة» من استراتيجيات التنمية لدى الجانبين مع أخذ متطلبات التحول الاقتصادي في الاعتبار

ثالثًا: يُسهمُ التعاونُ في مجالي الاستثمارِ والتمويل في دعمِ التنمية الصناعية. يمتلكُ الجانبُ الصيني ميزة صناعية، بينما يتمتّع الجانبُ العربي بوفرة في الموارد المالية، ما يتيحُ تطوير تعاون استثماري وتمويلي قائم على تكامل المزايا وتحقيق المنفعةِ المتبادلة والفوز المشترك. كما تُسهمُ ترتيباتُ الدفعِ الدولي، مثل مقايضة العملاتِ المحلية، في تسهيلِ التجارةِ وتعميقِ تشابكِ المصالحِ بين الجانبين. وتحوزُ الدولُ العربيةُ احتياطياتٍ كبيرةً من البترودولار وصناديقَ ثروةٍ سيادية ضخمة، وتسعى بنشاطٍ إلى تنويعِ فرصِ الاستثمار. وفي المقابل، تمتلكُ الصينُ سلسلةً صناعيةً متكاملةً وإمكاناتٍ سوقيةً ضخمة، وتحتاجُ إلى مصادرَ تمويلٍ مستقرةٍ لدعمِ الارتقاءِ الصناعيّ والتوسعِ الخارجي. ومن ثمّ، فإن التعاونَ في مجالِ الاستثمارِ والتمويلِ يمكن أن يدعمَ مساعي الدولِ العربيةِ لتنويعِ اقتصاداتها، كما يُسهمُ في دفعِ الصناعات الصينيةِ نحو مستوياتٍ أعلى قيمة. وعلاوةً على ذلك، يشهدُ التعاونُ بين الجانبين تقدمًا مطّردًا في مجالاتٍ مالية ناشئة، مثل: التمويل الأخضر، والتمويل الشامل، والتكنولوجيا المالية، مما يضفي أبعادا جديدة ومضامين على التعاون الاستثماري والتمويلي.

رابعًا: إضفاءُ زخمٍ جديدٍ على مجالاتِ التعاونِ التقليدية. في مجالاتِ الطاقةِ والتجارةِ والتبادلِ الإنساني، وهي ركائزُ التعاونِ التقليديّ بين الجانبين، طرح الجانب الصيني أفكارًا ومبادراتٍ جديدةً من شأنها دفعُ التعاونِ الصيني

- العربي لمواكبةِ العصرِ وتجديدِ آلياته، وتحقيق تنمية عالية الجودة. ففي مجالِ الطاقة، يجري الانتقالُ من الاقتصارِ على تجارةِ النفطِ الخام إلى توسيعِ التعاونِ ليشملَ كاملَ سلسلةِ صناعةِ النفطِ والغاز، ومن مصادرِ الطاقةِ التقليديةِ إلى الطاقةِ النظيفة، مع تعزيزِ التعاونِ في مجالاتِ الطاقةِ الشمسيةِ والرياحِ والهيدروجين وغيرها من مصادرِ الطاقةِ المتجددة، بما يُسهمُ في مواجهةِ تحدياتِ تغيّرِ المناخ بصورةٍ مشتركة. وفي مجالِ التجارة، يُعملُ على تحسينِ هيكلِ التبادلِ التجاري، ورفعِ مستوى تيسيرِ التجارة، وتوسيعِ تجارةِ الخدماتِ والتجارةِ الرقمية، واستحداث نقاط نمو جديدة للتجارة. أما في مجالِ التبادلِ الإنساني، فقد طرح الجانب الصيني هدف تحقيق عشرة ملايين زيارة سياحية متبادلة خلال السنواتِ الخمسِ المقبلة، كما طبقت الصينُ سياسةَ الإعفاء من التأشيرة بصورة شاملة على الدولِ الستِّ الأعضاءِ في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أطلق الجانبان سلسلةً من الأنشطةِ المثمرةِ في مجالاتِ التعليم والثقافة والصحة والرياضة والشباب والمرأة، بما عزّز التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين، وأرسى قاعدة شعبية متينة لتطورِ العلاقات الصينية - العربية.

وفي السنواتِ الأخيرة، طرحت الصينُ أربعَ مبادراتٍ عالمية، هي مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، ومبادرة الحوكمة العالمية، وقد حظيت هذه المبادراتُ بتقديرٍ عالٍ واستجابةٍ إيجابيةٍ من الدولِ العربية، ووفّرت إطارًا منهجيًا وشاملًا لتعميقِ التعاونِ الصيني - العربي. ويتطلّبُ العملُ المشتركُ بين الصينِ والدولِ العربية لتنفيذِ هذه المبادراتِ الأربع الانطلاقَ من واقعِ المنطقة، واحترامَ الفوارقِ في الأوضاعِ الوطنيةِ لكلِّ دولة، وتعزيزَ التعاونِ العمليِّ والتشاورِ على أساسِ المساواة، بما يدفعُ نحو بناءِ مجتمعِ المستقبل المشترك الصيني - العربي في العصرِ الجديد. كما أنّ تنفيذَ المبادراتِ الأربع في الدولِ العربية لا يتمّ بصورةٍ منفصلة، بل يُشكّل منظومةً عضويةً مترابطةً ومتساندة؛ فالتنميةُ هي أساسُ الأمن، والأمنُ شرطُ التنمية، والحضارةُ توفّرُ الإرشادَ القيميَّ للتنميةِ والأمن، فيما تهيّئُ الحوكمةُ العالميةُ البيئةَ المؤسسيةَ اللازمةَ للثلاثةِ معًا. ومن أجلِ الدفعِ بتنفيذِ هذه المبادرات، تبرزُ الحاجةُ إلى تعزيزِ وبناءِ آلياتِ تعاونٍ ثنائيةٍ ومتعددةِ الأطراف، وإبرازِ الدورِ المحوريِّ لمنتدى التعاون الصيني - العربي كقناةٍ رئيسية، إلى جانبِ إشراكِ الحكوماتِ المحليةِ، والمؤسساتِ الاقتصاديةِ، ومراكزِ الفكرِ، ووسائلِ الإعلامِ وغيرها من الفاعلين.

وفي ظلّ تسارعِ التحولاتِ غيرِ المسبوقةِ منذ قرن، ودخولِ العالمِ مرحلةً جديدةً من الاضطرابِ والتغيير، وتصاعدِ النزعاتِ الأحاديةِ والحمائيةِ والهيمنة، وضعفِ تعافي الاقتصادِ العالمي، وتوالي النزاعاتِ الإقليميةِ والقضايا الساخنة دون انقطاع، يواجهُ المجتمعُ الدولي تحدياتٍ غيرَ مسبوقة. كما يشهدُ الشرقُ الأوسطُ تداخلًا بين التحولاتِ والاضطرابات، فيما لا تزالُ تداعياتُ الجولةِ الجديدةِ من الصراعِ الفلسطينيِّ - الإسرائيليِّ مستمرة، وتتزايدُ حدةُ التوتراتِ الإقليمية، مما يجعلُ السلامَ والتنميةَ أمامَ اختباراتٍ جسيمة. وفي هذا السياق، يكتسبُ تعزيزُ التعاونِ الجماعيِّ بين الصينِ والدولِ العربية في إطارِ آلياتِ المنتدى أهميةً استراتيجيةً بالغة، إذ يسهمُ بشكلٍ مشتركٍ في تعزيزِ السلامِ والأمنِ في الشرقِ الأوسط، وتحقيقِ العدالةِ والمساواة، ودعمِ التنميةِ والازدهار، ومعارضة الهيمنة وسياسة التكتلات والمواجهة بين المعسكرات.

وتوفّرُ المبادراتِ العالميةَ الأربع الإرشادَ الفكريَّ للتعاونِ الصيني - العربي، فيما تُحدّدُ «أنماطُ التعاونِ الخمسة الكبرى» إطارَه التنفيذي. وينبغي للجانبين الحفاظُ على الثباتِ الاستراتيجي، ومواصلةُ الارتقاءِ بمستوى التعاونِ المؤسسي، وتعميقُ اندماجِ المصالحِ وتعزيزُ الروابطِ الوجدانيةِ في مواجهةِ التحدياتِ المشتركة.

وسيعملُ الجانبان بروحٍ من التضامنِ والتكامل، على تسريعِ وتيرةِ بناءِ مجتمعِ المستقبل المشترك الصيني - العربي، وفتحِ آفاقٍ أكثرَ إشراقًا للتعاونِ بين الجانبين.

29 ديسمبر 2025: تشقُّ الـزوارق طريقها كالنسيج على طول الجزء الخلاب من نهر لي في يانغشواو، مدينة قويلين بمنطقة قوانغشي ذاتية الحكم لقومية تشوانغ الصينية، حيث يستمتع السياح القادمون من كل مكان بجمال الطبيعة بين الجبال والأنهار في أجواء الشتاء.

ISBN 978-633-8433-32-1
9 786338 433321

بيت الحكمة للثقافة
174شـارع التحـرير - ميدان التحرير - القـاهـرة
ت: 20223936038+ 201030328888+
info@baytelhekma.com
www.baytelhekma.com